

جائزة الملك عبد الله الثاني
لميز الأءاء الحكومى والشفاقىة
الءورة السابعة (٢٠١٥/٢٠١٤)
المرحلة القصىة
المركز الأءل



وزارة المءلءة والمءاءلة المءاءلة

MINISTRY OF PLANNING AND INTERNATIONAL COOPERATION

المملكة الاردنية الهاشمية

سياسات مكافحة الفقر

ايار 2018

- يواجه الأردن عدداً من التحديات، بدءاً من عدم استقرار الإقليم وتداعياته، إضافة الى التحديات الاقتصادية وشح الموارد كالمياه والطاقة، والتحديات الديموغرافية التي تشكل تهديداً على البنية التحتية، وتشكل عبئاً يتطلب اتخاذ إجراءات فورية من قبل الحكومة الأردنية وصناع القرار.
- تعتبر ظاهرة الفقر بكافة تفاصيلها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية إحدى أهم التهديدات التي تواجه الأردن. وتعد هذه الظاهرة تحدياً هائلاً يفرض نفسه كأولوية أمام تحقيق التنمية المستدامة.
- أثبتت التجارب الدولية في هذا الصدد صعوبة مواجهة الفقر والتغلب عليه عبر مبادرات قصيرة الأمد، بغض النظر عن دوافع تلك المبادرات وأهميتها وتأثيراتها، كما أن مكافحة الفقر من خلال أنظمة الرعاية الاجتماعية أو الدعم النقدي لا يحقق النتائج المطلوبة.

□ ان ظاهرة الفقر هي ظاهرة ذات جوانب وابعاد متعددة ومتداخلة تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سلباً وإيجاباً، كما تعمل العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في التصدي لهذه الظاهرة، وعليه فلا يمكن تلمس آثار الجهود المبذولة وانعكاسها على خفض نسب الفقر ما لم يتم العمل بجهد تكاملي وطني يعالج الجوانب المتعددة لهذه الظاهرة.

□ طور الأردن شبكة أمان اجتماعي قوية وواسعة النطاق ، الأمر الذي أدى إلى مكاسب كبيرة ومهمة في الحد من الفقر وإيجاد مجتمع أكثر مساواة على مدى العقد الماضي. فانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من أكثر من 21% في عام 1997 إلى 14% في عام 2010. ويبدو الفقر أكثر وضوحاً كلما تم ابتعاد المحافظة عن عمان. وإذا استثنينا المحافظات الكبيرة نسبياً مثل الزرقاء، وعمان، وإربد، يرتفع مستوى متوسط الفقر إلى 20%. وهذا يبين أنه على الرغم من المكاسب على المستوى الوطني، فإن الفوارق ما بين المحافظات لا تزال تشكل إلى درجة كبيرة أولوية مهمة للسياسات.

- **تركز اهتمام الحكومة وأولوياتها طوال عقود على جانب النفقات فيما يخص ميزانية الأسرة. ويشمل ذلك تخفيف ضغوط تكاليف المعيشة من خلال أشكال الدعم المباشرة وغير المباشرة المختلفة. وقد ازداد في السنوات الأخيرة الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية، الذي يعرف بأنه مجموع الإنفاق على الدعم المباشر للفقراء، والدعم غير المباشر، مثل دعم السلع وقطاعي الصحة والتعليم. ويقدر الإنفاق الاجتماعي بنحو 2 مليار دينار سنوياً أي 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 23.7% من الموازنة العامة لعام، 2013 وهي نسبة مرتفعة.**
- **ومن الصعب الاستمرار على الوتيرة نفسها خلال الأعوام المقبلة ويعود السبب في زيادة الإنفاق الاجتماعي إلى:**
- أولاً، زيادة الطلب على الدعم المباشر وغير المباشر نتيجة الزيادة السكانية وأزمات اللجوء التي يتعرض لها الأردن.
 - ثانياً، ارتفاع الإنفاق على التقاعد إلى 12% من الموازنة العامة. ومن المتوقع أن يزيد على الضعف في غضون 10 سنوات.
 - ثالثاً، زيادة دعم إنتاج الكهرباء وتوزيعها وتوليدها بقدر كبير من أجل المساعدة في احتواء تكلفة الكهرباء للأسر وبعض القطاعات

ترابط أهداف التنمية المستدامة مع مبادرات وثيقة الاردن 2025 ومبادرات البرنامج التنموي التنفيذي (2016-2018)



ترابط اهداف التنمية المستدامة مع قطاع الفقر في الاردن/ وثيقة الاردن 2025 والبرنامج التنموي التنفيذي 2016-2018



ترابط اهداف وغايات التنمية المستدامة مع مبادرات قطاع الفقر في رؤية الاردن 2025. مع الغايات المتعلقة به رقم 1،2،3،5،5



- القضاء على فقر الغذاء والجوع على مستوى المملكة بحلول عام 2017.
- رفع معدلات التغطية المباشرة (الدعم) للأسر الفقيرة والمحتاجة {غير القادرة على العمل والإنتاج} ليصل إلى 80% من مستوى خط فقرها المطلق بحلول عام 2025 .
- برنامج توسيع قاعدة الاستهداف ونطاق الشمول. المساهمة في سد فجوة فقر {الأسر العاملة والعاجزة مادياً} بمعدلات تصل بموجبها إلى 80% من مستوى خط فقرها المطلق بحلول عام 2025.
- استحداث دليل متقدم يحدد مستويات المعيشة للأسر الأردنية المحتاجة ونوعية الحياة لها، واستخدامه في تحديد الأسر المستهدفة ببرامج الدعم الحكومي المختلفة.
- اشتقاق معادلات ودوال أكثر عدالة تعطي نتائج استهداف دقيقة وموضوعية ومراعية للبيئة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.
- إيجاد بنك معلومات وطني (سجل موحد) يضمن حصول الجهات العاملة في مجال مكافحة الفقر على بيانات موثوقة ودقيقة ومحدثة.

مع الغايات المتعلقة به رقم 1،2، مصادرات قطاع الفقر في رؤية الأردن 2025.

- القضاء على فقر الغذاء والجوع على مستوى المملكة بحلول عام 2017.
- رفع معدلات التغطية المباشرة (الدعم) للأسر الفقيرة والمحتاجة { غير القادرة على العمل والإنتاج } ليصل إلى 80% من مستوى خط فقرها المطلق بحلول عام 2025.



- تقديم خدمات الحماية الاجتماعية بنوعيتها الإجرائي والضبطي بالنهج المعياري القائم على إدارة العمليات، علاوة على إعداد خرائط للفئات المحتاجة للحماية الاجتماعية، واستبدال الرعاية المؤسسية بأخرى أسرية ما أمكن ذلك.



ترابط اهداف و غايات التنمية المستدامة مع مبادرات قطاع الفقر في رؤية

2025

المساواة بين
الجنسين



- وضع آلية لضمان استجابة أسرع وأكثر كفاءة للعنف ضد المرأة، وتأسيس أنظمة حماية داخلية في الجهات الحكومية ذات الصلة، والجهات الأمنية والمستشفيات والعيادات (في القطاعين الخاص والعام).
- وضع أحكام أكثر صرامة فيما يخص جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وتعديل التشريعات التي تقطن العنف وتعزز التمييز ضدها وذلك بحسب لائحة المطالب المقدمة من الحركة النسائية للبرلمان.
- تعديل قانون العنف الأسري ليحدد بوضوح تعريف العنف ضد المرأة، وإجراءات التنفيذ، والعمل مع القضاء والجهات الأمنية حول كيفية تنفيذ القانون.
- وضع آلية لضمان استجابة أسرع وأكثر كفاءة للعنف ضد المرأة، وتأسيس أنظمة حماية داخلية في الجهات الحكومية ذات الصلة، والجهات الأمنية والمستشفيات والعيادات (في القطاعين الخاص والعام).
- وضع أحكام أكثر صرامة فيما يخص جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وتعديل التشريعات التي تقطن العنف وتعزز التمييز ضدها وذلك بحسب لائحة المطالب المقدمة من الحركة النسائية للبرلمان.
- تقديم خدمات الحماية الاجتماعية بنوعيتها الإجرائي والضبطي بالنهج المعياري القائم على إدارة العمليات، علاوة على إعداد خرائط للفئات المحتاجة للحماية الاجتماعية، واستبدال الرعاية المؤسسية بأخرى أسرية ما أمكن ذلك.

ترابط اهداف و غايات التنمية المستدامة مع مبادرات قطاع الفقر في رؤية

الأردن 2025



- اشتقاق معادلات ودوال أكثر عدالة تعطي نتائج استهداف دقيقة وموضوعية ومراعية للبيئة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة
- استحداث دليل متقدم يحدد مستويات المعيشة للأسر الأردنية المحتاجة ونوعية الحياة لها، واستخدامه في تحديد الأسر المستهدفة ببرامج الدعم الحكومي المختلفة.
- اشتقاق معادلات ودوال أكثر عدالة تعطي نتائج استهداف دقيقة وموضوعية ومراعية للبيئة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة
- استحداث دليل متقدم يحدد مستويات المعيشة للأسر الأردنية المحتاجة ونوعية الحياة لها، واستخدامه في تحديد الأسر المستهدفة ببرامج الدعم الحكومي المختلفة.

التحديات والفرص

التحدي الاول: تباين منهجيات قياس الفقر والاختلاف في نتائجها وانعكاس ذلك سلباً على جهود مكافحة الفقر.

الفرص المناظرة لهذا التحدي تتلخص فيما يلي:

وجود منهجيات قائمة لتعريف وقياس الفقر يمكن البناء عليها لاعتماد مقياس وطني متعدد الأبعاد للفقر والتوافق عليه.

التطوير المستمر للإحصاءات الوطنية التي يستند إليها في قياس الفقر.

الدورية في اجراء المسوحات الخاصة بقياس الفقر والتي يمكن توظيف نتائجها في تصميم مبادرات مكافحة الفقر وتعزيز الانتاجية.

التحدي الثاني: ضعف التنسيق وغياب التكامل في تقديم العون ومبادرات مكافحة الفقر وعدم وجود سياسة

شاملة تجمع كافة المؤسسات العاملة في هذا القطاع وتوفر البيانات لها.

الفرص المناظرة لهذا التحدي تتلخص فيما يلي:

وجود ارادة سياسية لتعزيز دور المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر وتعزيز الانتاجية وزيادة فاعليتها في تحقيق الأهداف المناطة بها.

وجود سجل وطني موحد وقواعد بيانات حول الأسر يمكن البناء عليها في ايجاد قاعدة موحدة وشاملة واثاحتها للمؤسسات ذات العلاقة.

التحديات والفرص

التحدي الثالث: عدم كفاية التمويل المتاح وضعف الاطار المؤسسي والتنظيمي لمبادرات مكافحة الفقر و تعزيز الانتاجية.

الفرص المناظرة لهذا التحدي تتلخص فيما يلي:

امكانية تطوير اطار تنظيمي موحد لسياسات التمويل المايكروي وايجاد آلية تضمن التمويل المستدام. توفر مخصصات مالية ضمن الموازنة العامة ومساعدات خارجية يمكن تعظيم الاستفادة منها. وجود توجهات لتشجيع البنية التحتية الداعمة لقطاع التمويل الميكروي.

التحدي الرابع: محدودية تفعيل التشريعات الحالية في عملية مكافحة الفقر وتعزيز الانتاجية.

الفرص المناظرة لهذا التحدي تتلخص فيما يلي:

وجود منظومة من التشريعات تنظم عمل المؤسسات الرئيسية العاملة في هذا القطاع يمكن البناء عليها. توفر الارادة السياسية لانفاذ التشريعات القائمة وتحديثها ووضع تشريعات تواكب المستجدات. المرونة في امكانية اجراء تعديلات تشريعية بما يخص عمل قطاع مكافحة الفقر وتعزيز الانتاجية.

التحدي الخامس: تآكل الطبقة الوسطى نتيجة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة.

الفرص المناظرة لهذا التحدي تتلخص فيما يلي:

وجود آليات قائمة يمكن استخدامها لتقديم الدعم للأسر الفقيرة والمعرضة للفقر في مواجهة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة.

وجود برنامج للتصحيح الاقتصادي يسعى الى حفز النمو والحد من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

التحديات والفرص

التحدي التاسع: تزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تنامي الهجرات واستمرار تدفق اللاجئين الى المملكة.

الفرص المناظرة لهذا التحدي تتلخص فيما يلي:
وجود خطة وطنية لمواجهة تداعيات تزايد أعداد اللاجئين.
وجود سياسة حكومية لتوجيه جزء من البرامج التي تقدمها المنظمات الدولية والاقليمية لتحسين أوضاع المجتمعات المستضيفة والمتضررة من آثار اللجوء.
التحدي العاشر: محدودية الاستفادة من مخرجات التدريب والتأهيل وبناء القدرات وضعف موائمتها مع احتياجات السوق.

الفرص المناظرة لهذا التحدي تتلخص فيما يلي:
وجود مؤسسات متعددة تعمل في مجال التدريب والتأهيل يمكن ان تشكل منطلقاً لإيجاد مظلة موحدة لكل عمليات التدريب المهني بالتعاون مع القطاع الخاص.
وجود استراتيجية وطنية حديثة للتشغيل ووجود مبادرات وطنية للتدريب والتشغيل يمكن البناء عليها.
وجود توجهات حكومية لتشجيع اقامة المشاريع الخاصة الصغيرة والمتناهية الصغر والعمل الحر.
التحدي الحادي عشر: الاعتقاد السائد لدى العديد من الافراد الفقراء والمعرضين للفقر بأن الدولة مسؤولة عن رعايتهم رعاية كاملة وانعكاس هذا الاعتقاد على ممارساتهم.

الفرص المناظرة لهذا التحدي تتلخص فيما يلي:
وجود برامج للتوعية يمكن الاستمرار بها وتفعيل دورها في بيان المنافع المستدامة للأنشطة الانتاجية وترشيد الاستهلاك والحفاظ على الممتلكات العامة.
وجود تشريعات تشجع وتبرز اهمية العمل الانتاجي للفقراء، وتحد من الاعتماد على برامج الدعم.
وجود قصص نجاح لمشاريع انتاجية على مستوى الأسرة يمكن تعميمها لتحفيز الأسر الأخرى.

التحديات والفرص

التحدي الثاني عشر: انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

الفرص المناظرة لهذا التحدي تتلخص فيما يلي:

وجود ارادة سياسية وأطر مؤسسية لتمكين المرأة وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وجود برامج واطر عمل دولية للمساعدة في دمج قضايا المرأة ضمن الخطط الوطنية.

وجود مؤسسات وطنية ذات خبرة عالية يمكن تعزيز دورها في زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

التزام المملكة بالاتفاقيات الدولية الهادفة الى تعزيز دور المرأة ومواجهة التحديات التي تحول دون ذلك.

التحدي الثالث عشر: محدودية دمج قضايا الأشخاص ذوي الاعاقة في خطط الحماية الاجتماعية.

الفرص المناظرة لهذا التحدي تتلخص فيما يلي:

وجود ارادة سياسية لدمج قضايا الأشخاص ذوي الاعاقة في خطط الحماية الاجتماعية

وجود مؤسسات وطنية ذات خبرة عالية يمكن تعزيز دورها في دمج قضايا الأشخاص ذوي الاعاقة في خطط

الحماية الاجتماعية.

وجود برامج واطر عمل دولية للمساعدة في دمج قضايا الأشخاص ذوي الاعاقة في خطط الحماية الاجتماعية.

التزام المملكة بالاتفاقيات الدولية الهادفة الى مواجهة التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الاعاقة.

التحدي الرابع عشر: تسرب بعض الاموال والمعونات المقدمة لمنظمات المجتمع المدني لغايات مكافحة الفقر

الى أوجه أخرى.

الأساس المنطقي للحاجة لاستراتيجية حماية اجتماعية شاملة:

□ هناك حاجة ماسة حالياً لصياغة وإعداد استراتيجية حماية اجتماعية شاملة للأردن ، والأساس المنطقي لذلك لا يستند فقط إلى الحاجة للحصول على بيانات ومعلومات محدثة، بل إلى حقيقة عدم وجود استراتيجية حماية اجتماعية شاملة على المستوى الوطني. ولقد جاءت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر لتغطية المجالات المتعلقة بالفقر، ولم تتمكن من عكس حاجات الحماية الاجتماعية كل من المنتفعين والحكومة بنفس الوقت. حتى خطة عمل الاستراتيجية لم تشمل مجموعة واسعة من الأعمال التي تستهدف الحماية الاجتماعية.

□ يفترض في الاستراتيجية المقترحة أن تكون مظلة لجميع أعمال الحماية الاجتماعية، ومن المتوقع أن تكون هذه المهمة واسعة النطاق؛ فهي لا تقتصر على التنسيق بين مجموعة كبيرة من الأطراف المعنيين والمنفذين، بل تمثل عملية تنفيذ واسعة جداً تتطلب إرادة قوية لتنفيذها .

أبرز الأسباب لإعداد استراتيجية شاملة للفقراء والحماية الاجتماعية:

1. تقديم الحماية الاجتماعية للمواطنين الذين يستحقونها كحق من حقوق الإنسان الأساسية.
2. تخفيض الفقر واللامساواة.
3. تحد من الصحة السيئة والمشكلات الصحية في المجتمع.
4. ترفع قدرات الأفراد وإنتاجيتهم.
5. تخفف من آثار الأزمات والصدمات الاجتماعية والاقتصادية.
6. تتصل بسياسات سوق العمل النشط.
7. تحسن التماسك الاجتماعي.

